



2 الحزمة القياسية لاتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص: مذكرة تفاهم

Output 4.3

معلومات المستند	
رمز التسليم	الناتج 3.4
عنوان التسليم	FISH MED NET الحزم القياسية لاتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
رمز النشاط	أ.4.3.1 (في إطار فرقة العمل 4)
عنوان النشاط	تعريف الحزم القياسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص
مسؤول عن صياغة الوثيقة	PP6 - وزارة الزراعة، لبنان
الإصدار	1
تاريخ	15/11/2022

الإصدار	تاريخ	كاتب	وصف التغييرات
1.0	16/10/2022	. PP6 - وزارة الزراعة، لبنان.	بدء المسودة الأولى
1.1			
1.2			

جدول المحتويات

5	الحزمة القياسية 2: مذكرة التفاهم
5	مقدمة
9	2-1 شملت أنواع أنشطة التنويع
5	2.2 الإجراءات
7	2.3 النموذج القياسي
7	2.4 قائمة المراجع

مقدمة

تم إنتاج هذه الوثيقة في إطار مشروع FISH MED NET بتمويل مشترك من برنامج ENI CBC MED. تضم FISH MED NET منظمات شريكة من القطاعين العام والخاص من فرنسا (ولا سيما كورسيكا) وإيطاليا (ولا سيما سردينيا وليغوريا وبوليا) وتونس ولبنان وفلسطين. يهدف المشروع إلى تطوير تحالفات متوسطة بين الشركات النشطة في الاقتصاد الأزرق بعد تنويع الصيد الحرفي ، وتطوير قدرة السلطات العامة على تشجيع التنمية المستدامة لقطاع صيد الأسماك. بعد تحليل "تحديد احتياجات السلطات العامة المتعلقة بأنشطة مصايد الأسماك وخطط الدعم القائمة"، فضلا عن نتائج الموائد المستديرة التي عقدت في جميع البلدان الشريكة التي أشركت أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص من قطاع مصايد الأسماك، قامت وزارة الزراعة اللبنانية، بالتعاون مع جميع الشركاء، بعض الحزم القياسية بما في ذلك الإجراءات والأشكال التي قد تكون مفيدة لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs). ووفقا للسياقات والمعايير والتشريعات الوطنية المختلفة، يمكن أن تتغير أنماط الشراكات المحتملة بين القطاعين العام والخاص وتختلف من بلد إلى آخر. وبالنظر أيضا إلى الاختلافات بين قطاعات مصايد الأسماك في البلدان المعنية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي، هناك مستوى معين من عدم التجانس داخل البلدان. لذلك ، يجب ملاحظة أن الحزم القياسية يجب أن تتكيف دائما مع خصائص البلد ومعاييرها ، ويجب ألا تستخدم بأي شكل من الأشكال كبديل لمشورة قانونية محددة.

يتم تحديد الحزم القياسية التالية على أساس الممارسات الحالية للشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) في كل إقليم مستهدف:

1. اتفاقية الامتياز
2. مذكرة التفاهم
3. مبادرات التنمية المحلية التي يقودها المجتمع المحلي

تتضمن كل حزمة قياسية نفس الهيكل:

1. وشملت أنواع أنشطة التنويع
2. الاجراءات
3. القالب القياسي
4. بيليوغرافيا

تتضمن هذه الوثيقة المحددة التركيز على شكل واحد من أشكال الاتفاق بين القطاعين العام والخاص المعروف باسم مذكرة التفاهم.

2. مذكرة التفاهم

ستحتوي الوثيقة التالية على نظرة عامة على الاتفاقية المعروفة باسم مذكرة التفاهم أو مذكرة التفاهم. وعلى الرغم من أن مذكرة التفاهم ليست اتفاقية شراكة بين القطاعين العام والخاص بطبيعتها، إلا أنها قد تلعب دورا حاسما في تنفيذ وتنفيذ اتفاقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ما هي مذكرة التفاهم: مذكرة التفاهم هي اتفاقية رسمية تحدد الخطوط المشتركة والإطار العام للعلاقة بين طرفين أو أكثر ويمكن استخدامها من قبل الحكومات لتنسيق العمل بين الوكالات. نعي بالشكل الرسمي اتفاقية كتابة موقعة من جميع الأطراف المعنية وليس اتفاقا شفهيًا. بطبيعتها ، تعد مذكرة التفاهم اتفاقية في مرحلة مبكرة وستوفر خارطة طريق عامة لواجبات الأطراف والتزاماتها قبل التفاوض. من الأهمية بمكان ملاحظة أن مذكرة التفاهم لا تشكل اتفاقا ملزما نهائيا ، على الرغم من أن هذه الاتفاقية قد تختلف ، إلى حد ما ، من ولاية قضائية إلى أخرى. غير أن مثل هذا الاتفاق يجب ألا يعامل أبدا على أنه اتفاق ملزم أو يعتبره كذلك.

في سياق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، ستشكل مذكرة التفاهم اتفاقية غير ملزمة وغير إلزامية تصور النوايا والخطوط العامة للالتزامات الأطراف في المسعى المشترك لتطوير قطاع أو نشاط معين.

مذكرة التفاهم في سياق الشراكة بين القطاعين العام والخاص: مذكرة التفاهم ليست بأي حال من الأحوال عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص. وكما تم تعريفه سابقا، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي "مشروع تعاوني بين القطاعين العام والخاص، مبني على خبرة كل شريك يلبي على أفضل وجه الاحتياجات العامة المحددة بوضوح للخدمات أو البنية التحتية من خلال نقل الموارد والمخاطر والمكافآت بين الشركاء"، ولا تفي مذكرة التفاهم بهذه المعايير وتظل اتفاقية إطارية عامة غير ملزمة. على الرغم من أنها ليست عقدا للشراكة بين القطاعين العام والخاص ، إلا أن مذكرة التفاهم قد لا تزال تخدم غرضا ضمن حزمة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. على هذا النحو ، فإن مذكرات التفاهم ليست إلزامية ضمن الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص وربما تكون زائدة عن الحاجة. يجب تقييم الحاجة إلى مذكرة تفاهم في سياق الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أساس كل حالة على حدة من قبل الفريق القانوني الموجود.

2-1 أنواع أنشطة التنويع المدرجة

<p>نوع الاتفاقية: مذكرة التفاهم</p>	
<p>الحالات التي يكون فيها مفيدا (نوع أنشطة التنويع)</p>	<p>تلتزم الجهات الفاعلة العامة بتهيئة بيئة مواتية لأنشطة التنويع الخاصة (جميع أنواع الأنشطة مناسبة لهذا الحل).</p>
<p>الإجراءات (من الواضح أنها تعتمد على التشريعات الوطنية، ولكن يمكن تلخيص بعض النقاط الناشئة عن RT)</p>	<ul style="list-style-type: none"> - دعوة عامة مفتوحة - مكالمة مقيدة - قرار التحكيم المباشر (حيثما كان مقبولا)
<p>الجدوى والتطبيق في البلدان الشريكة</p>	<ul style="list-style-type: none"> - إيطاليا: نعم - فرنسا: نعم - لبنان: نعم - فلسطين: نعم - تونس: نعم

2-2 الإجراءات: العناصر الرئيسية لمذكرة التفاهم

1. ولكي تكون مذكرة التفاهم سارية المفعول، يجب أن تتضمن، في جملة أمور، العناصر التالية:
2. بيان واضح لو كالة الحزب؛
3. عرض مفصل لأهداف مذكرة التفاهم.
4. وصف واضح للالتزامات والمسؤوليات المتوقعة لكل طرف وفقا لأهداف المشروع وغاياته ومخرجاته المستهدفة ؛
5. وصف واضح للموظفين المسؤولين عن إكمال المسؤوليات المحددة ومتطلبات الإبلاغ ؛
6. وصف لكيفية استفادة المشروع من الشراكة؛
7. قائمة شاملة بالموارد التي ساهم بها كل طرف (الوقت المخصص ، المساهمة العينية)
8. ضمان قبول الأطراف المسؤولية الكاملة عن أداء الشراكة.
9. تحديد واضح للمعلومات المتعلقة بتاريخ السريان والمدة والتعديلات والإنهاء.

يجب توقيع مذكرة التفاهم من قبل جميع الشركاء. يجب أن يكون الموقعون مخولين رسميا بالتوقيع نيابة عن الوكالة وأن يدرجوا العنوان واسم الوكالة ويجب أن يضمنوا هذه السلطة. علاوة على ذلك ، قد ترغب بعض الوكالات الحكومية في تضمين بنود قياسية أو ما نسميه اللغة الحرجة. مثال على اللغة الناقدة هو النص التالي الصادر عن مكتب المستشار العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: "يدخل الطرفان في مذكرة التفاهم هذه بينما يرغبان في الحفاظ على مهامهما وولاياتهما المنفصلة والفريدة ، ومسؤولياتهما الخاصة. ما لم ينص على خلاف ذلك على وجه التحديد ، لا يجوز تفسير التعاون بين الطرفين على النحو المبين في مذكرة التفاهم هذه على أنه شراكة أو أي نوع آخر من الكيانات القانونية

أو الشخصية. يتحمل كل طرف المسؤولية الكاملة والوحيدة عن أي وجميع النفقات التي يتكبدها بنفسه فيما يتعلق بمذكرة التفاهم هذه. لا يجوز تفسير أي شيء في مذكرة التفاهم هذه على أنه يحل محل أو يتدخل بأي شكل من الأشكال في أي اتفاقيات أو عقود مبرمة بين الطرفين، سواء قبل أو بعد توقيع مذكرة التفاهم هذه. لا يجوز تفسير أي شيء في مذكرة التفاهم هذه على أنه علاقة عمل حصرية. يقر الطرفان على وجه التحديد بأن مذكرة التفاهم هذه ليست التزاماً بالأموال ، ولا تشكل التزاماً ملزماً قانوناً من قبل أي طرف أو تنشئ أي حقوق في أي طرف ثالث ". يمكن صياغة مذكرة تفاهم بعبارات عامة أو الخوض في تفاصيل أكثر تحديداً للشراكة ، مرة أخرى ، سيعتمد هذا إلى حد كبير على المشروع المطروح وإمكانية التنبؤ بمتطلبات المشروع على المستويين التشغيلي والقانوني. ومع ذلك، يفضل قصر مذكرة التفاهم على النطاق والإطار الأساسيين للمشروع حيث سيتم تضمين مزيد من التفاصيل في اتفاقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ينصح بإكمال مذكرة التفاهم وجميع العناية الواجبة المطلوبة من قبل الطرفين قبل الدخول في المفاوضات الرسمية وإلا إلغاء استخدام مذكرة التفاهم من أي فائدة.

فوائد مذكرة التفاهم:

- على الرغم من أنها ليست ملزمة قانوناً ، إلا أن هناك العديد من الفوائد المستمدة من إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين الأطراف المحتملة في اتفاقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال مذكرة تفاهم. وفيما يلي بعض النقاط والفوائد الرئيسية لمثل هذا إضفاء الطابع الرسمي:
1. فهم واضح لأدوار كل طرف والتزاماته وتوقعاته مما يقلل من احتمال حدوث صراعات وسوء فهم في المستقبل.
 2. مخطط واضح للرسوم التشغيلية وخطة صنع القرار في تنفيذ اتفاقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
 3. إضفاء الطابع الرسمي على التفاوض بين الأطراف المعنية.
 4. تصوير واضح لأهداف المشروع والهدف الذي يسمح به المتدرب لمفاوضات أكثر فعالية موجهة نحو الهدف.
 5. إطار تعاقدى موجود مسبقاً للمشروع ينطبق على الاتفاقيات القانونية المستقبلية بين الأطراف الموجودة مسبقاً والأطراف الثالثة في حالة توسيع المشروع.

2.3 النموذج القياسي: مذكرة التفاهم

يهدف هذا النموذج إلى توفير إطار عام لمذكرة التفاهم للمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص ويجب ألا يستخدم بأي شكل من الأشكال كما هو الحال بالنسبة لمشروع معين ولا يعمل كبديل للمشورة القانونية الخاصة بالمشروع.

مذكرة تفاهم

تم إعداد مذكرة التفاهم هذه ("المذكرة") ودخلت حيز التنفيذ []:

بين:

السلطة العامة ("الطرف الأول") مقيم لأغراض هذه الاتفاقية في مكتبها الرئيسي الكائن في:

ممثلة على النحو الواجب

ب.....

و:

الشركة ("الطرف الثاني")
..... مقيم لأغراض هذه الاتفاقية في مكتبها الرئيسي الكائن في:

ممثلة على النحو الواجب
ب.....

يشار إلى كل من الطرف الأول والطرف الثاني فيما بعد باسم "الطرفين".

في حين أن سلطة التنازل لديها تفويض ل (يحدد التفويض العام للوكالة)، ويرغب في إشراك جهة
من القطاع الخاص للقيام ب..... (حدد المشروع).

وحيث أن صاحب الامتياز هو شركة ذات خبرة في وراغب وقادر على

وحيث أن الطرفين قد أبرما هذه الاتفاقية لوضع شروط وأحكام ترتيبهما.

وحيث أن الطرفين يرغبان بشكل جماعي في الدخول في مذكرة التفاهم هذه لإحياء ذكرى شروط وأحكام تعاونهما
المتوقع.

بالنظر إلى الوعود وغيرها من الاعتبارات الجيدة والقيمة (التي يتم الاعتراف بكفائتها واستلامها بموجب هذا) يتفق
الطرفان على ما يلي:

1. مقدمة

تعتبر المقدمة المذكورة أعلاه والحيثيات إلى جانب أي وجميع المعروضات و / أو الجداول و / أو المرفقات المرفقة والمشار إليها في مذكرة التفاهم الحالية - إن وجدت - جزءا لا يتجزأ من مذكرة التفاهم الحالية في تفسيرها وبنائها.

1. هدف

الغرض من مذكرة التفاهم الحالية هو كتابة التفاهم الشفهي للطرفين مع تنظيم حقوقهما والتزاماتهما المتبادلة في ضوء ضمان التنفيذ السليم والفعال لعلاقتهم التعاقدية. يقر الطرفان بأن موضوع مذكرة التفاهم هذه هو وضع إطار الشراكة الاستراتيجية ، والغرض منها هو (تحديد هدف مذكرة التفاهم وفوائد المشروع بوضوح).

1. مساهمة الأطراف

تكون مساهمة كل طرف على النحو التالي:

3.1 مساهمة الطرف الأول تتكون مساهمة الطرف الأول في الشراكة من تنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية وهي:

- []

- []

- []

3.2 مساهمة الطرف الثاني تتكون مساهمة الطرف الثاني في الشراكة من تنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية وهي:

- []

- []

- []

1. الإقرارات والضمانات

يقر الطرفان بموجب هذا ويضمنان لبعضهما البعض ما يلي:

1. يتمتع كلا الموقعين بجميع السلطات الإدارية والمؤسسية والقانونية اللازمة والحق الكامل والسلطة القانونية للدخول في التزاماتهما بموجب هذه الاتفاقية وتنفيذها بالكامل وإتمام المعاملات المتوخاة بموجب هذه الاتفاقية ؛

1. It لم ولن تدخل في أي اتفاق يتعارض مع التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية ؛

2. لا يتعارض تنفيذ وتسليم وأداء كل طرف لمذكرة التفاهم الحالية (i) مع أو ينتهك أي قانون ينطبق على هذا الطرف ، (ii) يتعارض مع أو يؤدي إلى خرق أو تقصير بموجب أي أحكام من النظام الأساسي لهذا الطرف ، (iii) يؤدي إلى إنشاء أي امتياز على أصول هذا الطرف أو (iv) يؤدي إلى أي خرق ، أو تشكل تقصيرا (أو حدثا سيصبح افتراضيا مع إعطاء إشعار أو انقضاء الوقت ، أو كليهما) بموجب ، أو يمنح الآخرين أي حقوق إنهاء أو تعديل أو تسريع أو إلغاء بموجب النظام الأساسي أو أي اتفاقية تكون طرفا فيها أو تلتزم بها أصولها.

1. السريه

يتفق الطرفان على الحفاظ على سرية وجود وشروط مذكرة التفاهم الحالية وجميع المعلومات السرية التي يتم الكشف عنها لبعضهما البعض وجميع المستندات أو التقارير أو المعلومات المحولة أو المقدمة بموجبها. ما لم تكن مطلوبة بموجب اللوائح أو القانون المعمول به، لا يجوز لأي طرف الكشف لأي طرف ثالث أو كيان أو شركة عن أي من شروط وأحكام مذكرة التفاهم الحالية وأي معلومات سرية، دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر. "المعلومات السرية" تعني أي وجميع التقنيات والمنصات والحسابات والعمليات وطرق ممارسة الأعمال التجارية والأجهزة والتقنيات وقوائم الموظفين وسجلات الموظفين والبيانات ذات الصلة وقوائم العملاء وبيانات العملاء وخطط وبيانات المبيعات والتسويق وتفاصيل حول المعاملات والمشاريع الجارية أو المقترحة والمعلومات المالية مثل أرباح الأطراف والكيانات المرتبطة بها أو الأصول أو الديون أو البيانات والبيانات المالية الأخرى ، قوائم الموردين والخطط والمعرفة والاختراع التقني والأسرار التجارية والوصفات والحسابات وكلمات المرور وجميع المعلومات الأخرى التي تحتوي أو تكشف عن معلومات حول الأطراف والكيانات المرتبطة بها والتي هي في حوزة الطرف الآخر (بما في ذلك وكلائه وموظفيه) والتي لم يتم نشرها أو الإعلان عنها لعامة الناس. لا تشمل المعلومات السرية المستندات المكتوبة فحسب ، بل تشمل أيضا المعلومات المخزنة إلكترونيا أو مغناطيسيا أو بأي تنسيق آخر.

1. مدة وإنهاء مذكرة التفاهم

6.1. تبدأ المدة (المشار إليها فيما يلي باسم "المدة الأولية") لمذكرة التفاهم الحالية في تاريخ السريان وتستمر لمدة (.....) اعوام. قبل نهاية المدة الأولية وكل "مدة تجديد" (كما هو محدد فيما بعد) ، ستمتد مذكرة التفاهم الحالية تلقائيا إلى (.....). فترة الشهر (كل منها ، "مدة التجديد") ما لم يرسل أي من الطرفين إلى الطرف الآخر إشعارا بعدم التجديد على الأقل (.....) أيام قبل انتهاء "المدة" (كما هو محدد فيما بعد). يشار إلى المدة الأولية وأي شروط تجديد بشكل جماعي هنا باسم "المدة".

6.2. في حالة تخلف أي طرف عن الوفاء بأي من التزاماته المنصوص عليها و / أو الناشئة عن و / أو مهما كانت مرتبطة بمذكرة التفاهم الحالية ، يتفق الطرفان على أن الطرف غير المتخلف سيكون له الحق غير القابل للإلغاء في إنهاء مذكرة التفاهم الحالية على المسؤولية الكاملة للطرف المتخلف ، دون الحاجة إلى أي إشعار مسبق و / أو تدخل المحكمة على الإطلاق ، ويتعهد الطرف المتخلف بدفع تعويضات كافية للطرف غير المتخلف عن الخسائر الفعلية والمحتملة وكذلك الأرباح المفقودة إلى الحد الأقصى المسموح به بموجب القوانين القابلة للتنفيذ والسوابق القضائية.

6.3. بعد النقطة 9.2 أعلاه ، يجوز لأي من الطرفين إنهاء مذكرة التفاهم الحالية عن طريق تقديم إشعار كتابي مسبق للطرف الآخر قبل ثلاثين (30) يوما.

1. القانون المعمول به والاختصاص القضائي

تفسر مذكرة التفاهم الحالية وتفسر وفقا للقوانين المعمول بها في تتم تسوية أي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بمذكرة التفاهم الحالية من قبل المحاكم المختصة في مكتبها التنفيذي.

1. قابلية الفصل

لا يؤثر بطلان أو عدم قابلية تنفيذ أي من أحكام مذكرة التفاهم الحالية على صحة أو قابلية تنفيذ أي حكم آخر من أحكام مذكرة التفاهم الحالية، والتي تظل سارية المفعول والتأثير الكامل.

1. الاتفاق الكامل والتعديل

1. تشكل مذكرة التفاهم هذه التفاهم الوحيد والكامل بين الطرفين فيما يتعلق بموضوع مذكرة التفاهم الحالية، وتحل محل جميع الاتفاقيات أو التفاهمات أو الإغراءات أو الشروط السابقة والمعاصرة، الصريحة أو الضمنية، المكتوبة أو الشفهية، بين الطرفين فيما يتعلق بموضوع مذكرة التفاهم هذه. علاوة على ذلك، فإن الشروط الصريحة لمذكرة التفاهم الحالية تتحكم وتحل محل أي مسار أداء أو مسار عمل أو عرف أو استخدام للتجارة يتعارض مع أي من شروط مذكرة التفاهم الحالية.

2. لا يجوز تعديل مذكرة التفاهم الحالية أو تغييرها أو تنقيحها أو تعديلها بطريقة أخرى إلا بكتابة مؤرخة حسب الأصول موقعة من الطرفين.

1. الإشعارات والتقارير

يجب أن تكون جميع الإخطارات والطلبات والمطالب وغيرها من الاتصالات الواردة أدناه مكتوبة وتعتبر قد تم تقديمها وتسليمها حسب الأصول ، عند تسليمها باليد أو عند إرسالها بالبريد المسجل أو البريد المعتمد أو عند استلامها عبر نسخة برقية في جميع الحالات الموجهة إلى "الطرف" المقصود من أجله على عنوانه المبين أعلاه ؛ أو في كل حالة إلى أي عنوان آخر قد يكون الطرف قد قدمه إلى الطرف الآخر كتابة. تسري الإشعارات عند استلامها.

1. النظراء

وقد حررت مذكرة التفاهم هذه في نسختين أصليتين، يحتفظ كل طرف بنسخة أصلية واحدة.

من خلال التوقيع هنا أدناه، يعلن الطرفان بحرية وبشكل لا رجعة فيه أن هذا (.....). تمت قراءة صفحات مذكرة التفاهم بدقة وبناية ومراجعتها وفحصها من قبل كل طرف من الطرفين. يقر الطرفان أيضا بأن لديهما الوقت الكافي لطلب والحصول على مشورة قانونية مستقلة ومختصة من مستشاريهما القانونيين فيما يتعلق بمحتوى ومضمون وأثار وعواقب الدخول في مذكرة التفاهم الحالية.

نيابة عن الطرف الثاني:

نيابة عن الطرف الأول:

ب:

ب:

الأهلية: مفوض بالتوقيع.

الأهلية: مفوض بالتوقيع.

التاريخ: [●]/[●]/2022

التاريخ: [●]/[●]/2022

توقيع

توقيع

2.4 قائمة المراجع

.....